دلالات الانسحاب الإيراني الجزئي من سوريا

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

أفادت مصادر متقاطعة عن إخلاء الحرس الثوري الإيراني بعض قواعده في سوريا للمرة الأولى منذ العام 2011. أتى ذلك بعد تصعيد إسرائيلي، بداية هذا الأسبوع، تمثّل بقصف مستودعات ومقار للميليشيات في محافظتي حلب ودير الزور.

وخلافا لما جرى في العامين 2018 و2019 من ردود إيرانية مقننة، يبدو أن طهران فضّلت هذه المرة الانكفاء التدريجي ليس من أجل إعادة الانتشار أو تحضير لعمل عسكري، بل على الأرجح من أجل توجيه رسالة للأطراف المعنية واستكشاف مواقف موسكو وواشنطن من هذه الخطوة. ومما لا شكّ فيه أن هذا التطور يندرج في سياق "لعبة" ثلاثية الأبعاد بين روسيا وتركيا وإيران.

وبما أن التنسيق المتبادل بين روسيا وإيران لا يرقى إلى مصاف التحالف، ويشوبه خلافات حول مستقبل سوريا وحكمها، تنظر طهران بعين الريبة للترتيبات الروسية – التركية في الشمال السوري وتراقب إمكانيات التقاطع الأميركي معها.

وهكذا يمكن للانسحاب الجزئي الإيراني أن يكون مدخلا لإبقاء نفوذ طهران بأشكال متعددة خاصة خلال حقبة الشهور القادمة التي سترسم صورة مبدئية وحاسمة للتركيبة السورية الجديدة.

مقابل "اتفاق أستانة" والأدوار الغربية والعربية، لم يكن الدور الإسرائيلي خفيا على الساحة السورية، وبرز منذ الشهور الأولى للحراك السوري تحفّظ إسرائيلي اتجاه تغيير حاسم في دمشق من دون اتضاح صورة البديل الملائم.

لكن إسرائيل انتقلت من الدور المراقب والمؤثر على صناع القرار من الغربيين والروس إلى الانخراط في "اللعبة الكبرى" حول سوريا عبر التفرغ لاستهداف الوجود الإيراني بدءا من العام 2013، والتركيز على منع نقل السلاح النوعي لصالح حزب الله.

بيد أن تمركز الحرس الثوري الإيراني وحزب الله والميليشيات العراقية والباكستانية والأفغانية، منع سقوط النظام وكان يتم التغاضي عنه إسرائيليا ما دام الاستنزاف مستمرا والدمار يشمل الحجر والبشر في بلد شكل شعبه رأس حربة في رفض إسرائيل في الإقليم. لكن اتضح مع الوقت فشل الرهان الإسرائيلي على التقاطع الكبير مع الرئيس فلاديمير بوتين (الذي أنقذ النظام في العام 2015 بعد عدم قدرة المحور الإيراني لوحده على الصمود) في تحجيم وإنهاء الوجود الإيراني العسكري، خاصة أن انتزاع إيران لقاعدة ثانية على الحدود مع إسرائيل بعد قاعدتها في الجنوب اللبناني، يمكن أن يشكل تهديدا نسبيا أو مكسبا إيرانيا في التنافس على النفوذ في الإقليم.

يمكن للانسحاب الجزئي الإيراني أن يكون مدخلا لإبقاء نفوذ طهران بأشكال متعددة خاصة خلال حقبة الشهور القادمة التي سترسم صورة مبدئية وحاسمة للتركيبة السورية الجديدة

من هنا أتت الغارات الجوية والصاروخية الإسرائيلية المتتالية على الأراضي السوري تحت عنوان المصالح الأمنية مع دعم أميركي وتفهم روسي. وبالرغم من بعض المتاعب في التنسيق الروسي – الإسرائيلي صمد تفاهم الطرفين على عدم استهداف النظام والاكتفاء بضرب المحور الإيراني.

وفي هذا الإطار يمكن أن نضيف ما أدلى به أخيرا الموفد الأميركي والمسؤول عن الملف السوري جيمس جيفري الذي حدد أن "سياسة بلاده تتمحور حول خروج كل القوات الأجنبية من سوريا بما فيها القوات الأميركية مستثنيا روسيا، عازيا ذلك إلى أن روسيا موجودة في سوريا قبل العام 2011 أي تاريخ انطلاق الانتفاضة السورية على عكس كل القوى الأخرى"، فهل يخفي ذلك إمكانية التفاهم الدولي من فوق لإنهاء وجود القوى الإقليمية في سوريا بدءا بإيران ووصولا إلى تركيا.

بالطبع، يتطلب هكذا اتفاق لتصفية آثار الحروب السورية انتظار ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية وتهدئة بين واشنطن وموسكو تتيح نسج ترتيب منحصر بسوريا أو على نطاق أوسع.

في السنة العاشرة من المحنة السورية، يبرز تعفن الوضع على أكثر من صعيد اقتصادي – اجتماعي وسياسي. وأتى الخلل والسجال في موضوع رامي مخلوف على خلفية انتقادات ساقتها وسائل إعلام روسية ودوائر مقربة من الكرملين لنهج الرئيس السوري وأسلوب حكمه، وكل ذلك يشي بخلط الأوراق تمهيدا للترتيب المنتظر حول الحكم السوري.

وفي غمرة هذه المتغيرات، أكد مسؤولون عسكريون إسرائيليون، في 5 مايو الحالي، أن "القوات الإيرانية بدأت الانسحاب من سوريا وإغلاق قواعدها العسكرية وسط ارتفاع في وتيرة القصف الإسرائيلي على مواقعها". وأكدت مصادر سورية مستقلة أن الحرس الثوري الإيراني قام بإخلاء عدد قليل من القواعد العسكرية التي كانت تحت سيطرته. ولوحظ كذلك انخفاض في عدد الميليشيات العاملة تحت الإمرة الإيرانية في سوريا رغم أن هذا الانخفاض ربما يعود لتطور الوضع الميداني وليس بسبب الضربات الإسرائيلية.

وبعد هذا "التباهي" بإنجازات، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أن "بلاده ستواصل عملياتها في سوريا حتى رحيل القوات الإيرانية منها". لكن مصادر عسكرية تتابع الوضع السوري تقلل من المكاسب الإسرائيلية المفترضة، لأن الحرس الثوري والميليشيات التابعة له سرعان ما كانت تقوم بترميم كل بنية تحتية مدمرة واستبدالها.

وفي لعبة المطاردة يبدو الحصاد الإسرائيلي متباينا خاصة مع تغلغل إيران واستحواذها على ميليشيات متنوعة تمولها وتساندها، وحسب آخر التقارير نسجت إيران في الأشهر الأخيرة شبكات من التجنيد والتشيع في جنوب سوريا وشرقها أتاحت تأطير أكثر من عشرة آلاف شخص، وفي مناطق من الشمال السوري في حلب وقربها تتم إعادة انتشار نحو الأرياف لضمان استمرار الوجود الإيراني والحليف على تخوم إدلب وعلى الحدود مع لبنان والعراق وصولا إلى دمشق.

ويمكن القول إنه في مقابل قيام إسرائيل بضرب إيران في سوريا، وعدم استطاعة إيران الرد عليها مباشرة، بل غالبا ما يكون الرد بالوكالة أي أنها تحارب بـ"حزب الله" وبميليشيات شيعية عراقية وأخرى غير عربية. وهذا يعقّد المهمة الإسرائيلية لأن البعض يشبه ترابط المنظومة السورية الحاكمة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمثابة "التوأم السيامي" مما يعني تشابك ملف الحل السياسي الداخلي والوجود العسكري الخارجي.

ومما لا شك فيه أن الانهيار الاقتصادي والمالي في سوريا تبعا للانهيار المالي في لبنان وتعثر الحكم السوري الذي تعمق مع شح الدعم الإيراني المالي، وهذا سيلقي تبعات إضافية على روسيا والتي تواجه بدورها تحديات اقتصادية زادت في زمن كورونا. وكل هذا يدفع للقول إن الانسحاب الجزئي الإيراني الذي اعتبرته واشنطن ناقصا ولم تسوّقه موسكو، لا يحدث تغييرا ملموسا بل ربما يمثل إرهاصات لإعادة تشكيل المشهد السوري المضطرب.

تونس بين مشروع الجماعة وشرعية المجتمع في ليبيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تعيش تونس على وقع حالة من السجال في ما يتعلق بالموقف والدور في الشأن الليبي، بعد أن تواترت التسريبات عن تورط قوى سياسية نافذة في فتح أراضي البلاد لدعم التدخّل التركي في الجارة الشرقية الجنوبية، وبعد أن اتهمت قوى ليبية عسكرية وقبلية وبرلمانية وإعلامية السلطات التونسية بالانخراط في العدوان التركي على بلادهم.

يبدو الوضع متشعبا بشكل غير مسبوق، في العام 2011 كانت حكومة تونس ترسل شاحنات المؤونة إلى النظام في طرابلس وتقبض المقابل حالا وتفتح حدودها لتهريب السلاح والخبراء الأجانب والمرتزقة لدعم المتمردين وخاصة في جبل نفوسة.

ومن يذكر تلك الأيام يدرك كيف تحولت مناطق الجنوب التونسي إلى جبهة مفتوحة ضد نظام معمر القذافي، وكيف كانت قطر صاحبة قرار فاعل على مستويات عدة، وكان سلاحها يأتي في صناديق عليها شعار الهلال الأحمر، وتحت يافطة العمل الخيري والإنساني من أجل دعم جماعات كان أغلبها مرتبطا عقائديا بمشروع جماعة الإخوان، وبتنظيم القاعدة الذي تحول ضمن توافق مخابراتي إقليمي ودولي أي جناح عسكري للجماعة في إطار منظومة ما سمي بالربيع العربي.

للتاريخ، كانت أغلب القبائل المتاخمة للحدود مع تونس موالية للنظام السابق، ولا تزال كذلك. وقد تسبب الموقف التونسي في شرخ معها. ولعل قصة آخر أمين للجنة الشعبية العامة في عهد القذافي البغدادي المحمودي، من الأخطاء التي زادت في بلورة رأي عام معاد لتونس على حدودها. يمكن فهم ذلك بأن رجلا كالباجي قائد السبسي رحمه الله، ورغم تجربته السياسية الطويلة، لم يكن مطلعا بما فيه الكفاية عن طبيعة المجتمع الليبي وعن تشعب العلاقات والحساسيات القبلية وتداخلها بين البلدين.

اليوم نعود إلى ذات المشكلة، فليبيا لا تزال تعيش على إفرازات التدخل الأجنبي في العام 2011. ويبدو أن أهم تلك الإفرازات أن الإسلاميين اعتقدوا أن ما حدث كان من أجل عيونهم. وأنهم الموعودون دون غيرهم بالحكم والسلطة والنفوذ، ولو عبر اعتماد الإرهاب والجماعات المسلحة، والاستمرار في نهب المال العام، وتدمير مؤسسات الدولة والاستمرار في محاولات تمزيق النسيج الاجتماعي من خلال محاولة إذلال القبائل الليبية التي تمثل أغلبية الشعب بدعوى أنها كانت الحاكمة خلال عهد القذافي، وسيطرة فئة بعينها على مفاصل الدولة ومفاتيح المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.

اعتمد الإسلاميون في ذلك على الجماعات الإرهابية والميليشيات المنفلتة، ما أدى إلى إطلاق عملية الكرامة في مايو 2014. وانقلبوا على نتائج انتخابات يونيو من ذلك العام من خلال منظومة فجر ليبيا التي أحرقت الأخضر واليابس تحت غطاء أيديولوجي إخواني وجهوي مصراتي، علما وأن أغلب قيادات إخوان ليبيا من مدينة مصراتة.

الموقف التونسي الحالي، وإن كان مرتبطا بجماعة الإخوان في البلدين ومصيرها الذي تراه واحدا، إلا إنه سيكون ذا تأثيرات سلبية على العلاقة المستقبلية بين تونس وليبيا

وأدى تواطؤ المجتمع الدولي إلى إعلان اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 لإعادة تدوير الإخوان من خلال المجلس الرئاسي الذي لم يكن منتخبا، ولم يحظ بشرعية شعبية ولا دستورية، ولم تنل حكومته ثقة البرلمان المنتخب، والذي واجه صراعات في داخله، وإلى تصدعات أفقدته قدرته على القيام بدوره، كما أنه فشل في أن يحقق المطلوب منه وفق الاتفاق وبقي أسيرا لجماعة الإخوان وأمراء الحرب.

تحوّلت عملية الكرامة التي قادها الجيش إلى حراك شعبي في أغلب أرجاء البلاد. ونجحت القوات المسلحة في السيطرة على منابع الثروة وعلى أغلب مساحة البلاد وحدودها مع دول الجوار، ما عدا حدودها مع تونس. واقتربت من الوصول إلى قلب العاصمة، بدعم شعبي كبير، فالعسكريون هم أبناء القبائل والمدن الليبية وكذلك من أبناء الأقليات العرقية والثقافية، ومثلوا في ما بينهم مصالحة وطنية حقيقية لضمان استمرارية المؤسسة العسكرية.

اعتبر الإسلاميون أنهم المستهدفون بالعملية نظرا لتورطهم في دعم الإرهاب في المنطقة الشرقية وارتباطهم بمشروع لا يعترف بسيادة الدولة الوطنية، وينظر إليها كجزء من مشروع عابر للحدود، تقف تركيا وقطر في مقدمة داعميه.

لذلك تدخلت الدولتان بقوة ضد الجيش. وجاء أردوغان بالآلاف من المرتزقة من الفصائل الموالية له في شمال سوريا ليحرروا ليبيا من شعبها. وظهر اندفاع أطراف تونسية لدعم مشروع جماعة الإخوان على حساب شرعية المجتمع الليبي. ومرة أخرى وقعت السياسة التونسية في فخ المعادلة الليبية. وخرجت أصوات من داخل ليبيا تتهم سلطات تونس بدعم الغزو التركي الحامل لمشروع عقائدي يحاول الاستناد إلى تاريخ الاحتلال العثماني الذي قاومته القبائل الليبية بشراسة لا يزال الأحفاد ينقلون مآثرها عن الأجداد.

ويبدو أن تونس تتجه لخسارة علاقتها بالمجتمع الليبي من أجل عيون الجماعة. ولعل ما دوّنه الدبلوماسي الليبي السابق محمد سعيد القشاط منذ أيام خير دليل على ذلك، ولعل ما يكتبه الشعراء الشعبيون من هجاء للموقف التونسي، سيبقى شاهدا تعتمد عليه الأجيال القادمة في التأريخ للأحداث السيئة، بعد أن كانت الأجيال السابقة تفاخر بالتضامن بين البلدين في مواجهة الغزاة الأجانب.

إن الموقف التونسي الحالي وإن كان مرتبطا بجماعة الإخوان في البلدين ومصيرها الذي تراه واحدا، إلا أنه سيكون ذا تأثيرات سلبية على العلاقة المستقبلية بين الشعبين. ولعل الرئيس قيس سعيد الذي يراهن على دور قبائل ليبيا وعلى البعد الاجتماعي للحل يدرك أن العالم المفتوح بات يمنح للمراقبين فرصة مراقبة أي تحرك في البر والبحر والجو، ولم يعد هناك أي مجال لإخفاء الوقائع، كما أن مطارات طرابلس ومصراتة لا تزال تستقبل الطائرات التركية بشكل يومي، لذلك لا حاجة لنقل مساعدات طبية عبر مطار جربة، مثلما أعلن عنه أمس.

من يعرف ليبيا يعرف أن مشروع تركيا وقطر والإخوان لن ينجح. وأنه لن يزيد الوضع إلا تدهورا، بل قد يؤدي إلى حرب شاملة لن ينتصر فيها إلا الشعب الليبي سواء عاجلا أو آجلا، وسيكون عاجلا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk